الأجندة الأثيوبية لزعزعة الاستقرار الإقليمي

وزارة الخارجية

شعبة البحوث والتوثيق

أسمرا، ١٨ مارس ٢٠٢٦

على مدى العامين الماضيين، انغمس نظام حزب " الازدهار " في إثيوبيا في أجندة عدائية وخبيثة تهدف إلى زعزعة استقرار دولة إرتريا والمنطقة ككل. وقد تم تأطير هذه الأجندة العدائية وغير المبررة وتبريرها في كثير من الأحيان بعبارات "وجودية"، باعتبارها "ضرورة حتمية للوصول السيادي إلى البحر"، وفقًا لشطحات خطاب النظام.

ولا تزال هذه الأجندة المراوغة والسامة تُروج لها من خلال استحضار وإعادة تدوير روايات تاريخية مغلوطة ومُحرّفة، والإشارة إلى عوامل ديموغرافية تتمحور حول العدد السكاني الكبير والمتزايد نسبيًا في إثيوبيا، فضلًا عن ترديد معايير وعلاقات اقتصادية مجردة تتعارض مع الركائز الأساسية للقانون الدولي.

يواصل مسؤولون أثيوبيون رفيعو المستوى وأكاديميون وصحفيون نشر هذه الروايات التحريضية، بطريقة مُنسقة بشكل واضح، عبر وسائل اعلامهم الرئيسية ومنصات التواصل الاجتماع.

إن سياسات حزب " الازدهار " التوسعية الجامحة، مضمونًا ومقصودًا، لا تُؤدي إلا إلى دوامة من الصراعات وأعمال زعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي، وهي محفوفة بالمخاطر.

علاوة على ذلك، ثمة أدلة دامغة على أن هذه الأجندة مدفوعة من قوى خارجية تُهدد استقرار وأمن منطقة القرن الأفريقي.

يُبرز التسلسل الزمني للأحداث، المُوجز أدناه، نطاق أجندة حزب " الازدهار " التوسعية:

. في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي، في خطاب مُثير للقلق أمام مجلس نواب الشعب، عن سياسة توسعية تهدف إلى ضمان "السيادة على البحر بأي وسيلة ممكنة". وزعم بأن هذا " ضرورة وجودية لإثيوبيا التي لا يمكنها أن تبقى أسيرة للجغرافيا"

وبالمثل، تعهد رئيس إقليم أوروميا، في خطابه الاستفزازي خلال احتفالات مهرجان إيريتشا عام 2023، بإقامة المهرجان في البحر الأحمر عام 2024. وفي السياق نفسه، دأب جنرالات النظام على عرض خرائط مختلفة لإثيوبيا، تُظهر ميناء عصب والساحل الجنوبي لإرتريا.

ومن خلال المعهد الإثيوبي للشؤون الخارجية، صاغ نظام حزب " الازدهار " واعتمد خطة عمل استراتيجية توسعية، تُعرف باستراتيجية "المياه"، والتي تتبنى في جوهرها سياسات زعزعة استقرار مُشينة ضد الدول المجاورة

- وحسب التوقيت والجمهور وردود الفعل الدولية، يواصل حزب الازدهار الإثيوبي الترويج لتصريحات متضاربة حول "استغلال وامتلاك منفذ إلى البحر" عبر حملات إعلامية ودبلوماسية مكثفة. وترمي هذه الحيلة برمتها حول "إضفاء الشرعية" على طموحات وأجندات جنونية.

- لقد تجاوز حزب " الازدهار " الخطوط الحمراء في مناسبات عديدة لتشويه التاريخ وانتهاك حق إريتريا المشروع في تصفية الاستعمار، والتضحيات الجسام التي اضطر الشعب الإرتري إلى تقديمها لنيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، وكرامته الإنسانية.

- خلال اجتماع مع أعضاء البرلمان في نهاية العام الماضي، ألمح رئيس الوزراء الإثيوبي إلى ضم إسرائيل " لمرتفعات الجولان " السورية، ليؤكد، دون مواربة، أن إثيوبيا قادرة على أن تحذو حذوها وتغزو جيرانها لتحقيق حلمها الزائف بـ "السيادة على البحر ".

- وفي 22 فبراير/شباط 2026، وخلال حفل تخريج القوات الخاصة في هواسا، صرّح رئيس الوزراء الإثيوبي بأن أسطوله الوهمي سيضمن أمن البحر الأحمر من مقديشو إلى مصوع! وغني عن التأكيد بأن صياغة آليات إدارة أمن البحر الأحمر تقع حصراً ضمن مسؤولية الدول المطلة عليه.

- وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن مذكرة التفاهم التي وقّعتها إثيوبيا مع أرض الصومال في يناير/كانون الثاني 2024 في ظروف سرية تندرج ضمن هذا النمط نفسه من الاستهتار بسيادة جيرانها في القرن الأفريقي وسلامتهم الإقليمية.

- علاوة على ذلك، فإن تصريحات نظام حزب " الازدهار " في المحافل الدولية والمحلية كثيراً ما خلطت في منتدياتٌ، كالدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والقمة التاسعة

والثلاثين للاتحاد الأفريقي، وقمة إيطاليا-أفريقيا، عن عمدٍ بين الوصول التجاري والمعياري إلى البحر وبين مزاعم السيادة، مما يعكس تجاهلا متعمداً للحالات المختلفة والمحددة بوضوح بموجب القانون الدولي.

ـ ولتعزيز طموحاته في "الوصول السيادي إلى البحر" وإضفاء طابعٍ واقعي عليها، يواصل نظام حزب " الازدهار " ، رغم الرفض المتكرر، السعي للمشاركة الرسمية في بعض المناورات والفعاليات البحرية الإقليمية.

ومن التسلسل الزمني للأحداث والحقائق المذكورة آنفاً، يتضح جلياً أن أجندات نظام حزب " الازدهار " المضللة لا أساس لها في القانون والتاريخ، وتُعدّ مناقضةً تماماً للسلام والاستقرار الإقليميين. وبينما تظل إرتريا ملتزمةً بالانخراط الإقليمي البنّاء والتعاون السلمي، فإنها من جانبها ترفض رفضاً قاطعاً أي مزاعم أو إجراءات تنتهك سيادتها وسلامة أراضيها في انتهاكٍ صارخٍ للقانون الدولي. وكما أكدت الحكومة الارترية في مناسباتٍ عديدة خلال العامين الماضيين، انها لا ترغب ولا تسعى إلى الانخراط في أجندة الصراع والاضطرابات. وهي ملتزمة التزاماً راسخاً بالسلام والاستقرار والإدارة المسؤولة للعلاقات الإقليمية.

شابيت نت